

SARWAT A. SHAHID LAW FIRM
IN AFFILIATION WITH
WEIL, GOTSHAL & MANGES LLP

عقد

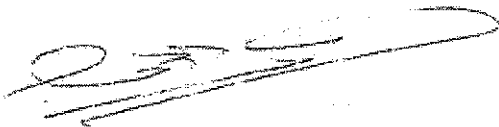
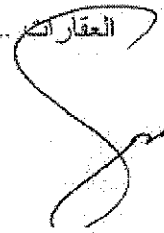
شراء وبيع أصول

شركة المصنع العربي للحديد ش.م.م.

SARWAT A. SHAHID LAW FIRM
IN AFFILIATION WITH
WEIL, GOTSHAL & MANGES LLP

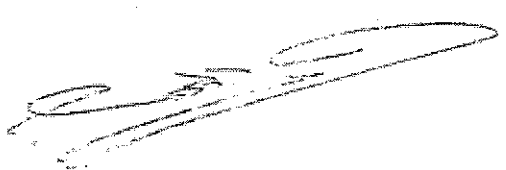
الفهرس

الصفحة	رقم المادة
١	التمهيد
٢	الأولى
٢	١-١ تعاريف
٣	٢-١ التفسير
٤	موضوع العقد
٤	١-٢ شراء وبيع الأصول
٤	٢-٢ الأصول المشتراة
٥	٣-٢ الأصول المستبعدة
٦	٤-٢ المسؤوليات والالتزامات التي يتحمل بها المشتري
٦	٥-٢ المسؤوليات والالتزامات المستبعدة والتي يلتزم بها البائع وحده
٧	٦-٢ العقود غير القابلة للتحويل
٧	الثانية
٧	١-٣ الثمن
٧	٢-٣ ثمن الشراء
٩	٣-٣ التسليم وانتقال الملكية
٩	٤-٣ الضرائب عند نقل الملكية والتحويل
٩	الرابعة
٩	١-٤ تأسيس ووجود وسلطة البائع وضمائنه والتزاماته
١٠	٢-٤ حالة الأصول المشتراة
١٠	٣-٤ العقارات

SARWAT A. SHAHID LAW FIRM
IN AFFILIATION WITH
WEIL, GOTSHAL & MANGES LLP

الصفحة	رقم المادة
١١	٤-٤ الأصول المنقولة
١١	٥-٤ الدعاوى القضائية والمطالبات الخاصة بالأصول المشتراة
١١	٦-٤ العقود
١١	٧-٤ الالتزام بالقوانين
١٢	٨-٤ الدفاتر والسجلات
١٢	٩-٤ عدم وجود خدمات السمسار
١٢	١٠-٤ المسائل الخاصة بالبيئة
١٢	١١-٤ الموظفون
١٣	الخامسة إقرارات وضمائم المشتري
١٣	١-٥ تأسيس وجود وسلطة المشتري
١٣	٢-٥ معاينة الأصول المشتراة والماكينات والآلات والمعدات
١٤	٣-٥ عدم وجود خدمات السمسار
١٤	٤-٥ التأمين
١٤	السادسة تعهدات البائع
١٤	١-٦ الموافقات
١٤	٢-٦ الموظفين الرئيسيين
١٤	٣-٦ تحويل التراخيص والتصاريح
١٥	السابعة تعهدات المشتري
١٥	١-٧ الموافقات
١٥	٢-٧ الاحتفاظ بالعاملين
١٦	٣-٧ التأمينات المقدمة من البائع لجهات توريد الطاقة




SARWAT A. SHAHID LAW FIRM
IN AFFILIATION WITH
WEIL, GOTSHAL & MANGES LLP

الصفحة	رقم المادة	
١٦	النامنة	<u>المستندات اللازمة عند التسليم - تسليم الأصول المشتراة</u>
١٦	١-٨	مستندات البائع
١٦	٢-٨	مستندات المشتري
١٧	التاسعة	<u>عدم إفشاء المعلومات</u>
١٧	العاشر	<u>أحكام عامة</u>
١٧	١-١٠	الإخطارات
١٨	٢-١٠	النفقات والمصاريف
١٨	٣-١٠	الخلفاء والمتنازل إليهم
١٨	٤-١٠	كامل العقد - التعديل
١٨	٥-١٠	لغة العقد - النسخ
١٩	٦-١٠	القانون الواجب التطبيق - الاختصاص - المنازعات
١٩	٧-١٠	القابلية للتجزئة
١٩	٨-١٠	عدم التمسك بالحق
١٩	٩-١٠	عدم وجود طرف ثالث مستفيد

الملاحق

SARWAT A. SHAHID LAW FIRM
IN AFFILIATION WITH
WEIL, GOTSHAL & MANGES LLP

عقد شراء وبيع أصول

أنه في يوم الموافق ٢٠٠٠/٢/

تحرر هذا العقد فيما بين كل من:

أولاً: شركة المصنع العربي للحديد، شركة مساهمة مصرية، منشأة وقائمة وفقاً للتأريخ رقم ١٩٨١ لسنة ١٩٨١، مصرية الجنسية، سجل تجارى رقم ٥٥٦ الجيزة لسنة ١٩٩٥، وعنوانها القانونى رقم (٤) المنطقة الصناعية A3 - تقسيم أرض الشريف - بمدينة العاشر من رمضان - محافظة الشرقية، ولغرض الإعلانات والإخطارات يتم إعلانها على محلها المختار من الأستاذ/ ثروت عبد الشهيد المحامى بالنقض ٢٠ ب شارع عدلى - القاهرة، ويمثلها فى التوقيع على هذا العقد السيد الأستاذ/ رامى ريمون ميشيل لكح بصفته مفوضاً من الجمعية العامة العادية للشركة.

(ويشار إليها فيما يلى بـ "البائع")

ثانياً- شركة مجموعة مصر للصلب، شركة مساهمة مصرية، خاضعة لأحكام قانون الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، سجل تجارى رقم ٣٥٩١٤ لسنة بورسعيد، وعنوانها بالقطة رقم ١ شرق بورسعيد - محافظة بورسعيد، ويمثلها فى التوقيع على هذا العقد السيد الأستاذ/ حمادى عبد الوهاب عبد الوهاب محمد قوطة بصفته عضو مجلس إدارة الشركة المنتدب والمفوض من الجمعية العمومية للشركة بالتوقيع على هذا العقد.

(ويشار إليها فيما يلى بـ "المشتري")

تمهيد

حيث أن الشركة الطرف الأول (البائع) شركة مساهمة مصرية، منشأة طبقاً لأحكام قانون شركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ يساهم فى معظم رأس مالها الشركة القابضة للاستثمارات المالية (لكح جروب) وتمتلك وتدير مصنعاً للحديد يقع بالقطة رقم (٤) بالمنطقة الصناعية الثالثة A3 (أرض الشريف) بمدينة العاشر من رمضان على مساحة قدرها ٣٣٤١٦,٩٦٥ متراً مربعاً. وقد أصدرت فى جمعيتها العامة العادية، قراراً ببيع كافة أصول النشاط ملحق (رقم ١).

وحيث أن الطرف الثانى (المشتري) شركة تعمل فى مجال نشاط إنتاج الحديد ولها مصنع بمدينة العاشر من رمضان بالقرب من مصنع البائع، وعملاً على الاستفادة من الميزة النسبية التى يوفرها موقع مصنع البائع من حيث سهولة نقل منتجاته التى يستخدمها مصنع الطرف الثانى للوصول الى المنتج النهائى وما سيوفره قرب المصنعين من بعضهما من نفقات كانت محل تقدير الطرف الثانى. لذا فقد أبدى رغبته فى شراء تلك الأصول من البائع.

لذلك، وفى مقابل التعهدات والشروط والأحكام المنصوص عليها فى هذا العقد، وبعد أن أقر الطرفان بأهليتهما للتعاقد اتفقا على ما يأتى:

SARWAT A. SHAHID LAW FIRM
IN AFFILIATION WITH
WEIL, GOTSHAL & MANGES LLP

مادة (١)

التعريف والتفسير

١-١ تعريف

للأغراض الخاصة بهذا العقد، وبالإضافة إلى أي تعريفات أخرى ترد في مواضع أخرى من هذا العقد، يكون للعبارات التالية المعنى المبين أدناه:

(أ) "العقد" يعني هذا والتمهيد السابق والجداول والملاحق المرفقة به، على النحو الذي يتم به استكمالها أو تعديلها أو إعادة صياغتها من وقت لآخر بموجب اتفاق أو اتفاقات أخرى تتم وفقاً لأحكام هذا العقد.

(ب) "حسب أقصى معرفة" تعني معرفة إدارة طرف من الطرفين المبينة على أساس المعلومات التي تم الحصول عليها بعد إجراء بحث دؤوب بمناسبة العمليات المتوقعة وفقاً لهذا العقد.

(ج) "التسليم" يعني إنجاز الصفقات المتوقعة بموجب هذا العقد في ذات تاريخ توقيع العقد بموجب محضر إستلام موقع من الطرفين أو مندوبيهم ملحق (رقم ٢).

(د) "تاريخ التسليم" يعني تاريخ التوقيع على هذا العقد، ما لم يتم تغيير هذا التاريخ كتابةً وبتوقيع المشتري والبائع.

(هـ) "وقت التنفيذ" يعني تاريخ التوقيع على هذا العقد، وتاريخ تسلم البائع للثمن (النقدية والسندات لأمر) المبينة في البند ٢-٣ (ج).

(و) "حقوق الغير" تعني كافة الحقوق أو المطالبات، سواء عينية أو شخصية، أصلية أو تبعية، أياً كان نوعها أو طبيعتها، بما في ذلك الزمن والامتياز وحقوق الارتفاق والتكاليف والاتفاقيات والتعهدات والقيود والوعد بالتعاقد وحقوق الأولوية والتعديلات وعقود البيع المشروطة واتفاقيات الاحتفاظ بالملكية الخاصة بالغير (كما هي معرفة فيما بعد).

(ز) "حقوق الغير المسموح بها" تعني (١) الحقوق المتعلقة بالضرائب العقارية والضرائب المماثلة التي لم تستحق ولم تصبح واجبة الأداء بعد إن وجدت، و(٢) حقوق الغير المدرجة في الملحق (رقم ٣) المرفق بهذا العقد والتي تعهد البائع بسدادها والمتمثلة في أقساط ضريبة المبيعات المقررة على ماكينات ومعدات المصنع والتي لم يتم سدادها ويلتزم البائع بسدادها في مواعيدها.

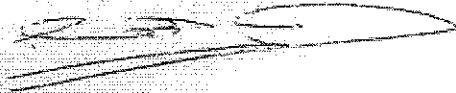



SARWAT A. SHAHID LAW FIRM
IN AFFILIATION WITH
WEIL, GOTSHAL & MANGES LLP

- (ح) "شخص" يعنى شخص طبيعى أو شركة مساهمة أو شركة مسئولية محدودة أو شركة مشتركة أو اتحاد أو وقف أو أى جهة أخرى أو مؤسسة من أى نوع بما فى ذلك الجهات الحكومية أو أى من أقسامها أو أى وكالة أو جهة تابعة لأى منها.
- (ط) "طرف / أطراف" تعنى المشتري أو البائع أو جميعهم معاً حسب الأحوال.
- (ى) "ضريبة أو ضرائب" تعنى كافة الضرائب من أى نوع كانت فى مصر.
- (ك) "الغير" تعنى أى شخص بخلاف أطراف هذا العقد وتابعيهم.

٢-١ التفسير

- للاغراض الخاصة بهذا العقد والمستندات والملاحق المرفقة به، تطبق قواعد التفسير الآتية:
- (أ) الكلمات: "فى هذا العقد" "من هذا العقد" و "بموجب هذا العقد" وأى كلمات أخرى لها معنى مماثل تشير إلى هذا العقد ككل وليس إلى مادة معينة أو قسم أو جزء فرعى آخر.
- (ب) كافة الاصطلاحات المحاسبية التى لم يتم تعريفها بطريقة أخرى فى هذا العقد يكون لها المعانى المخصصة لها طبقاً للمبادئ المحاسبية المصرية المتعارف عليها.
- (ج) أى إشارة إلى قانون أو أمر أو تشريع أو مجموعة قوانين، ما لم يتطلب السياق غير ذلك، تشمل وتعتبر أنها إشارة إلى هذا القانون أو الأمر أو التشريع أو مجموعة القوانين وإلى اللوائح الصادرة طبقاً لهما مع كافة التعديلات التى أدخلت عليها والسارية المفعول من وقت إلى آخر وحتى تاريخ التسليم.
- (د) عناوين المواد والبنود فى هذا العقد أدرجت لسهولة الرجوع إليها فقط ولا يلتفت إليها فى تأويل أو تفسير هذا العقد.
- (هـ) الإشارة إلى طرف أو إلى شخص آخر فى هذا العقد تشمل وتعتبر إنها أيضاً إشارة إلى خلف هذا الطرف أو الشخص أو مصفيه.
- (ز) الكلمات التى تدل على المذكر تشمل المؤنث أو الأسماء التى ليست بمذكورة أو مؤنثة والكلمات التى تدل على المفرد تشمل الجمع والعكس صحيح.




SARWAT A. SHAHID LAW FIRM
IN AFFILIATION WITH
WEIL, GOTSHAL & MANGES LLP

مادة (٢)

موضوع العقد

١-٢ شراء وبيع الأصول:

يبيع ويحول ويتنازل البائع إلى المشتري القابل لذلك بموجب هذا العقد كافة حقوق البائع وملكية البائع في الأصول المشتراة وأي مصلحة ناشئة منها أو عنها، باستثناء الأصول المستبعدة طبقاً لأحكام هذا العقد وشروطه.

٢-٢ الأصول المشتراة:

"الأصول المشتراة" هي كل الأصول والممتلكات والحقوق والمطالبات الآتية الخاصة بالبائع والمستعملة في أو المتصلة بإدارة النشاط الموجودة في تاريخ التسليم وهي:

(أ) كافة الأصول العقارية بما في ذلك كافة الأراضي والمباني والإنشاءات وغير ذلك من التجهيزات الموجودة عليها أو المتصلة بها وكافة حقوق الملكية الأصلية والتبعية المتصلة بها ("الأموال العقارية")، والموضحة وصفاً وتفصيلاً بالملحق (رقم ٤)، و

(ب) كافة خطوط الإنتاج والماكينات والآلات والمعدات والروافع والأدوات والمولدات والأفران وآلات تشكيل المعادن وأجهزة تثبيت قطع الآلات والفورمات (بما في ذلك قطع الغيار والخدمة لكل ما سبق) المملوكة من البائع والتي في حيازة البائع الموضحة تفصيلاً بالكشف الملحق (رقم ٥).

(ج) كافة التجهيزات وأثاثات ومعدات المكاتب المملوكة للبائع الموجودة داخل المصنع، والموضحة تفصيلاً بالكشف الملحق (رقم ٦).

ومن المفهوم والمتفق عليه أن التعريف الخاص بالأصول المشتراة لا يشمل أي من الأصول المستبعدة المعرفة كأصول مستبعدة في البند ٢-٣ أدناه.

SARWAT A. SHAHID LAW FIRM
IN AFFILIATION WITH
WEIL, GOTSHAL & MANGES LLP

٢-٢ الأصول المستبعدة:

تستبعد أصول النشاط الآتية ("الأصول المستبعدة") ولا تباع أو تحول إلى المشتري:

(أ) النقدية وما يعادلها والحسابات المستحقة وأوراق القبض المستحقة حتى وقت النفاذ والأوراق المالية القابلة للتداول.

(ب) كافة المصروفات المسددة مقدماً والدخول المؤجلة والحقوق الخاصة بتنزيلات الجملة من الموردين المتعلقة بالنشاط في وقت النفاذ، و

(ج) كافة التأمينات والضمانات والدفعات المقدمة المتعلقة بالنشاط في وقت النفاذ، و

(د) كافة الحقوق والمطالبات وفقاً لأي اتفاق أو عقد أو محرر يكون البائع طرفاً فيه بخلاف تلك المتعلقة أو المتصلة بالأصول المشتراة، و

(هـ) كافة الحقوق والممتلكات والأصول الخاصة بالنشاط والتي تم تحويلها أو التصرف فيها بواسطة البائع قبل وقت النفاذ أثناء القيام بالأعمال المعتادة.

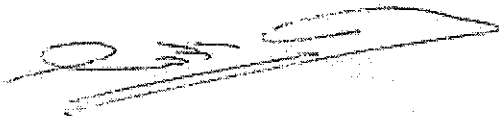
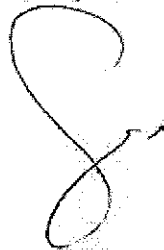
(و) كافة الحقوق الخاصة باسترداد الضرائب المسددة والمطالبات الخاصة باسترداد الضرائب المسددة والأرصدة الدائنة للضرائب والمبالغ المقطوعة من الضرائب أو أي مزايا ضريبية خاصة بالبائع سواء استحققت قبل أو بعد وقت النفاذ، و

(ز) كافة المطالبات والحقوق المتعلقة بالأصول المستبعدة والمسؤوليات المستبعدة و

(ح) كافة الأصول الأخرى والممتلكات والحقوق وغيرها من المطالبات غير الواردة ضمن الأصول المشتراة.

(ط) كافة الأصول الموضحة بالكشف الكروكي الملحق (رقم ٧).

والتي يقر المشتري ويقبل بشكل نهائي لارجوع فيه أن تظل هذه الأصول وديعة لديه داخل أسوار المصنع على سبيل الأمانة لحين أن يقوم البائع برفعها أو نقلها إلى مكان آخر، ويتعهد المشتري بالحفاظ عليها وردها بالحالة التي تسلمها عليها ولا يجوز له تشغيلها أو تحريكها من مكانها وذلك لحين قيام البائع برفعها واستلامها بعد فض النزاع الدائر بشأنها والذي يعلم به المشتري، ويتعهد المشتري ويلتزم بالسماح لمندوبي وعمال الصيانة اللذين يوفدهم البائع للقيام بذلك.

SARWAT A. SHAHID LAW FIRM
IN AFFILIATION WITH
WEIL, GOTSHAL & MANGES LLP

٤-٢ المسؤولية والالتزامات التي يتحمل بها المشتري:

يتحمل ويتعهد المشتري من تاريخ التسليم بدفع وأداء وإبراء ذمة البائع من المسؤوليات والالتزامات الآتية ذكرها طبقاً لشروطها ("الالتزامات المحالة"):

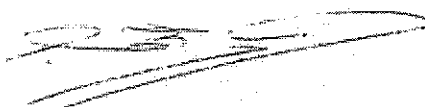
(أ) كافة مسؤوليات والتزامات البائع أو النشاط المستحقة أو الناشئة منذ وبعد وقت النفاذ بمقتضى كافة العقود، وكذا التراخيص والتصاريف التي تدخل ضمن الأصول المشتراة عدا ما ينص عليه البند ٥-٢ أدناه.

(ب) كافة المسؤوليات والالتزامات الناشئة عن أو المتعلقة بملكية المشتري للأصول المشتراة بعد وقت النفاذ.

(ج) كافة التزامات البائع المقررة قانوناً قبل العاملين بما في ذلك مزاياهم في وقت النفاذ والمدرجة أسماؤهم ومزاياهم في الكشف الملحق (رقم ٨) والذين سيصبحوا تابعين للمشتري سواء في وقت النفاذ أو بعده ووقع معهم عقود عمل واستمارة (١) تأمينات إجتماعية.

٥-٢ المسؤولية والالتزامات المستبعدة والتي يلتزم بها البائع وحده:

على الرغم من أى حكم آخر في هذا العقد، ولكن مع مراعاة أحكام البند ٤-٢ أعلاه، فإنه من المفهوم والمتفق عليه صراحة عدم التزام المشتري بأى ديون أو التزامات أو مسؤوليات البائع أو النشاط عن المدد قبل وقت النفاذ بالنسبة إلى: (١) أى التزامات مستحقة وغيرها من الالتزامات (ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر الضرائب والحسابات المستحقة والدخل المسدد مقدماً والمصاريف المؤجلة)، و(٢) الإخلال بأى من القوانين أو التشريعات أو اللوائح المطبقة (بما في ذلك قوانين وتشريعات ولوائح البيئة)، و(٣) المسؤولية المتعلقة بأى عقود أو أوامر العملاء أو التراخيص أو أوامر الشراء التي تم التعاقد عليها من البائع أو تراخيص أو أوامر الشراء التي تم التعاقد عليها من البائع أو تراخيص أو أوامر الشراء التي تم التعاقد عليها من البائع، و(٤) أى ديون أخرى أو التزامات أو مسؤوليات البائع سواء ناشئة عن ملكية النشاط أو خلافه وسواء كانت مبنية على أساس عقد أو فعل تقصيري، و(٥) أى مسؤولية أو التزام للبائع قبل العاملين بالنسبة لرصيد الإجازات الاعتيادية المتبقى عند وقت النفاذ، وهى المسؤولية والالتزام التي سوف يقوم بالبائع بالوفاء بها وسدادها قبل أو في تاريخ التسليم، و(٦) أية مبالغ ناشئة عن أحكام قضائية أو دعاوى مقامة على الشركة أو المصنع قبل وقت نفاذ هذا العقد.




SARWAT A. SHAHID LAW FIRM
IN AFFILIATION WITH
WEIL, GOTSHAL & MANGES LLP

٦-٢ العقود غير القابلة للتحويل:

في حالة وجود عقود تراخيص وتصاريح ضمن الأصول المشتراة والمسئوليات والالتزامات المحالة التي يتفق البائع والمشتري على اعتبارها غير قابلة للإحالة للمشتري سواء بمقتضى أحكامها أو موضوعها أو وفقاً للقانون دون رضا طرف من الغير ("العقود غير القابلة للتنازل")، يوافق البائع على بذل قصارى جهده في أسرع وقت ممكن بدرجة معقولة بعد توقيع وتسليم هذا العقد للحصول على أى موافقات لازمة لنقل مثل هذه العقود غير القابلة للتنازل أو منفعتها إلى المشتري. وفيما يتعلق بأى موافقة من هذا القبيل التي لم يتم الحصول عليها، وطالما واصل البائع بحسن نية جهوده للحصول على هذه الموافقات وتوفير هذه الترتيبات، فلن يعتبر البائع مخالفاً بأى من التزاماته وفقاً لهذا العقد بسبب عدم حصوله على هذه الموافقة، على الرغم مما سلف ذكره. وبالنسبة لمبلغ الاراضى المنصوص عليها في هذا العقد

والمنصوص للطرف الأول (البائع) من جهاز تنمية مدينة العاشر من رمضان بأن الطرف الأول يلتزم التزاماً نهائياً بنقل قسمة هذه الارض للطرف الثاني على أن يتم ذلك حسب الاتفاق على ما قد يعمل الطرفان **مادة (٢) الشراء والبيع** من أرسن لنقل القسمة.

١-٢ النمن:

طبقاً للشروط والأحكام الواردة في هذا العقد، يوافق البائع على أن يبيع ويتنازل ويحول إلى المشتري القابل لذلك الأصول المشتراة باعتبارها أصول عاملة ومنتجة مقابل دفع المبالغ المحسوبة وواجبة السداد طبقاً للبند ٢-٣ من هذا العقد.

٢-٢ نمن الشراء:

(أ) طبقاً للشروط والأحكام الواردة في هذا العقد، يوافق المشتري على أن يدفع للبائع مبلغ وقدره ٣٣١٢٨٠٠٠٠٠ جم (ثلاثمائة وواحد وثلاثون مليون ومائتان وثمانون ألف جنيه مصري) تمناً للأصول المشتراة والمتمثلة فيما يأتى:

١ - الأصول الثابتة والمنقولة:

- (أ) الأرض والمباني
- (ب) الماكينات والمعدات والآلات والأدوات والتركيبات والروافع ... الخ
- (د) الأثاث والتجهيزات وغيرها

٢ - الأصول المعنوية:

وتتمثل في التراخيص والتصاريح والموافقات الحاصل عليها المصنع ومصروفات الدراسات والمساعدات الفنية والإقتصادية ومصروفات التأسيس وما قبل التشغيل والعمالة

١٤

SARWAT A. SHAHID LAW FIRM
IN AFFILIATION WITH
WEIL, GOTSHAL & MANGES LLP

المدرية والجهذ والوقت الذي استغرقه ذلك وسمعة المنتج بالسوق وجودته وإمكاناته التسويقية والتوافق مع أحكام قانون الحفاظ على البيئة ... الخ.

٣- قطع الغيار على أساس القيمة الدفترية.

وإجمالي هذا الثمن مراعاة فيه أن المصنع قد تم تشغيله ومنتج وأن الثمن المدفوع جزء كبير منه مؤجل السداد.

(ج) يدفع المشتري ثمن الشراء إلى البائع على النحو الآتي:

(١) مبلغ ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (مائة مليون جنيه مصري) عند التوقيع على هذا العقد ويعتبر توقيع البائع على هذا العقد بمثابة إيصال باستلام هذا المبلغ المقدم.

(٢) أما الباقي وقدره ٢٣١,٢٨٠,٠٠٠ (مائتان وواحد وثلاثون مليون ومائتان وثمانون ألف جنيه مصري) فقد سددتها المشتري بموجب سندات لأمر مقبولة ومضمون تضامياً سدادها من البنك الأهلي المصري عددها ٧٢ (أثنان وسبعون) سند لأمر تستحق شهرياً وتباعاً اعتباراً من أول يناير سنة ٢٠٠١ (الفين وواحد) وآخرها في أول ديسمبر سنة ٢٠٠٦ (الفين وستة) كل منها بمبلغ ٣,٢١٢,٠٠٠ (ثلاثة ملايين ومائتان وأثنى عشر ألف جنيه مصري) مسحوبة جميعها لصالح البائع.

(د) تسلم السندات للبائع (الطرف الأول) عند التوقيع على العقد مقابل الحصول على ما يفيد شطب الرهن التجاري وإلغاء التوكيل بالرهن على الأصول العقارية الصادر لصالح بنك القاهرة.

١٣